Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

The shift in the concept of sovereignty between the state and the post-state

[1] Assiatant teacher.Ahmed abbas fadhel
[1] University of Diyala-colleg of law and political science

Abstract:

This research attempts to explore the evolutionary path that the concept of sovereignty has witnessed since the establishment of the nation-state after the Treaty of Westphalia, through the Cold War and the beginning of the globalization era, and finally the post-state era. This research analyzes the stages through which this concept has passed and then identifies the main factors that have contributed to the shift in connotations related to the concept of sovereignty While this concept once dominated all aspects of the state, it began to decline after the Cold War and the entrenchment of globalization. These issues evolved with the collapse of the Soviet Union, particularly after the world entered the digital revolution (satellite broadcasting, the internet, mobile phones, etc.). However, the shift became clear within the context of the concept of sovereignty after the emergence of the post-state era.

1: Email:
Ahmed2025@uodiyala.edu.iq
2: Email:

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.165231.1592

Submitted: 24/1/2025
Accepted: 10/2/2025
Published: 1/03/2026

Keywords:
sovereignty
The Nation
State
Globalization
The post state.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التحول في مفهوم السيادة بين الدولة وما بعد الدولة

[١] م.م أحمد عباس فاضل
[١] جامعة ديالى-كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص:

يحاول هذا البحث استبيان المسار التطوري الذي شهده مفهوم السيادة منذ تأسيس الدولة الأمة بعد معاهدة ويستفاليا مروراً بالحرب الباردة وبداية مرحلة العولمة وصولاً الى مرحلة ما بعد الدولة، وذلك من خلال تحليل المراحل التي مر بها هذا المفهوم ومن ثم تشخيص العوامل الرئيسية التي ساهمت في التحول في الدلالات التي تخص مفهوم السيادة؛ فبعد ان كان هذا المفهوم يهيمن على كل مفاصل الدولة؛ بدأ بالتراجع بعد الحرب الباردة وتجذر فكر العولمة؛ وتطورت تلك المسائل مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتحديداً بعد ان دخل العالم في طور الثورة الرقمية(البث الفضائي، الانترنت، الهاتف المحمول...الخ)؛ الا ان التحول اصبح واضحاً في سياق مفهوم السيادة بعد انبثاق مرحلة ما بعد الدولة.

الكلمات المفتاحية:

السيادة، الدولة الأمة، العولمة، ما بعد الدولة.

المقدمة

يعد مفهوم السيادة من المفاهيم البارزة؛ لما له من أثر كبير في ممارسة الحكم واستقرار السلطة السياسية؛ اذ يعد من المرتكزات الاساسية التي تستند اليها الدولة لتحقيق الأهداف الخاصة بها بشكلٍ ينسجم مع خصوصيات تلك الدولة، وقد شهد مفهوم السيادة تحولات عدة؛ اذ كانت الدولة منذ معاهدة ويستفاليا تستند الى مفهوم السيادة الذي يتمفصل بدوره في كافة جوانب تلك الدولة؛ الا ان التحولات بدأت تطرأ على مفهوم السيادة ابتداءً من الحرب الباردة واستمرت تلك التحولات في التطور سيما بعد أصبح لفكر العولمة الأثر الواضح وأصبحت تؤثر في أغلب الميادين؛ الأمر الذي أسهم فيما بعد بظهور ممارسات بات يطلق عليها بـ(مرحلة ما بعد الدولة)؛ وبهذا الشكل أسهمت كل تلك المراحل بتغيير الاطار العام لمفهوم السيادة ومن ثم انحسار تأثيره مقارنة بالمراحل السابقة .

أولاً/ أهمية البحث:- تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أبرز المسارات التي شهدها مفهوم السيادة؛ ومن ثم توضيح أبرز العوامل التي أدت الى احداث عدة تحولات جعلت من مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الدولة تعتريه بعض الاختلافات لذات المفهوم ابان مرحلة الدولة الأمة.

ثانياً/ اشكالية البحث:- اذا كان مفهوم السيادة قد مر بعدة تحولات فما هي أبرز العوامل التي أسهمت في احداث ذلك التحول؟

ومن الاشكالية الرئيسية تتولد لدينا عدة تساؤلات فرعية:-

١- ما هو مفهوم السيادة.

٢- ماهي الدولة الأمة.

٣-ماهي أهم مراحل التي مر بها مفهوم السيادة.

٤- ماهي مرحلة ما بعد الدولة.

ثالثاً/ فرضية البحث:- ان مفهوم السيادة مر بعدة تحولات كانت قد أسهمت النتاجات الفكرية المختلفة التي شهدتها الساحة العالمية بإيجادها؛ ابتداءً من فكر العولمة الذي ظهر ابانَ الحرب الباردة؛ ومروراً باتجاه العالم نحو الفكر الليبرالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وصولاً الى مرحلة ما بعد الدولة بعد ان تجذر فكر العولمة وأصبحت لنتاجاته كـ(السوق الحر و الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني) التأثير الواضح بفعل تجليات العولمة المتمثلة في السرعة بنشر المعلومة و التطور التقني الهائل.

رابعاً/ المنهجية:- اعتمد هذا البحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن.

خامساً/ هيكلية البحث:- تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة الى مطلبين؛ اذ يناقش المطلب الأول مفهوم السيادة في ظل الدولة الأمة، بينما يوضح المطلب الثاني السيادة في مرحلة ما بعد الدولة.

I. المطلب الأول

مفهوم السيادة في ظل الدولة الأمة

ارتبط مفهوم السيادة في مرحلة الدولة الوضعية (والتي سنصطلح على تسميتها بالدولة الامة في هذه الدراسة البحثية؛ وذلك لاعتبارات ارتبطت بتأسيسها ككيان يعبر عن الأمة) بالمحددات التي صاغها الفكر المؤسس لتلك الدولة؛ والذي يوجب ان تهيمن الدولة على كافة ارجاء الاقليم وان تصطبغ كافة اراضي اقليم تلك الدولة بفكرها وآيديولوجيتها والصبغة الخاصة (عرقية أو اثنية أو قومية) التي تمتاز بها، بغض النظر عن أي تنوع آخر أو فسح المجال أمام الوحدات المحلية التي تصطبغ بصبغة خاصة، فلكي تضمن الدولة سيادتها يجب ان تكون الميول العامة تتماشى تماماً مع النمط الآيديولوجي المطابق لها.

وسنوضح في هذا المطلب الاطار المفاهيمي لكل من مفهومي السيادة والدولة الأمة ومن ثم ندرس تطور مفهوم السيادة في طور الدولة الأمة في سياقها الحديث.

أولاً/السيادة والدولة الأمة (اطار مفاهيمي):- لكي تتضح الصورة بشكلٍ أكبر فإننا سنوضح كل من مفهوم السيادة و مفهوم الدولة الأمة ونبحث العلاقة فيما بينهما لكي نحدد بداية المسار الأول لمفهوم السيادة قبل انتقاله الى مرحلة ما بعد الدولة.

١- **مفهوم السيادة**:- بما اننا ندرس التطور في مفهوم السيادة وفقاً للتاريخ الحديث والمعاصر فإننا سنركز على ما جاء في وصف هذا المفهوم وفقاً لتلك الحقبة الزمنية.

فالسيادة لغة: متأتية من الفعل (ساد) بمعنى "ساد يسود سيادة وسدوداً أي شرف ومجد، وسادَ قومه...صارَ سيدهم، والسود مصدر السيادة"[١].

أما اصطلاحاً: فيعد (جان بودان) هو أبرز من أشار الى مصطلح السيادة في كتابه (الجمهورية السادسة)؛ عندما عرفها بأنها " السلطة العليا على المواطنين والرعايا"[٢].

ومن ثم يعود (جان بودان) ليشير الى ان هذه السلطة تتميز بما يأتي[٣]:-

أ- انها سلطة لا تتأثر بعوامل التقادم الزمني، وبالتالي لا يمكن اضعافها أو ايجاد من ينوب عنها.

ب- انها سلطة لا تتأثر بالقانون ولا تتحدد به لأن الممسك بهذه السلطة هو من يسن القوانين.

ويبدو واضحاً ان ما كان سائداً في عصر (جان بودان) من هيمنة للسلطة المطلقة ومن تسليم واضح لها؛ له التأثير الواضح على فكره الذي دفعه نحو ان يحصر مسألة سن وتشريع القوانين في السلطة مع غياب امكانية مساءلة تلك السلطة أو امكانية سحب الشرعية عنها مهما تقادم عليها الزمن.

وعلى المستوى القانوني فهناك من يتجه الى ان يعرفها بأنها "خاصية من خصائص السلطة مفادها عدم وجود سلطة اخرى أعلى منها أو مساوية لها في الداخل وعدم الخضوع لسلطة دولة اخرى في الخارج"[٤].

---

(١)جميل صليبا، *المعجم الفلسفي*،ج١، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢)، ص٦٧٨.

(٢) نقلاً عن: طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر-دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق*، المجلد (٢٦)، العدد الأول، (٢٠١٠): ص٤٧.

(٣) المصدر السابق، ص٤٧.

(٤) صلاح الصاوي، *نظرية وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية*، (الرياض: دار طيبة للنشر، ١٩٩١)، ص٦.

بينما يعرفها اتجاه آخر بأنها" السلطة العليا الآمرة للدولة، والتي لاتعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة اعلى منها أو مساوية لها"[١].

ويعرفها (جيلينك) بأنها:- " صلاحية الصلاحية، أي السلطة الأصلية اللامحدودة واللا مشروطة للدولة في تحدي صلاحياتها الخاصة"[٢].

ويمكننا ان نعرف السيادة بأنها:- مفهوم يشير الى الارادة النابعة من المجموع داخل المجتمع لتنبثق عنه سلطة ذات سيادة ممثلة لإرادة أفراد المجتمع؛ وتسري تلك الارادة على الجميع لأنها تمثل جوهر المصلحة العليا للأمة وتدافع عنها.

أما من ناحية تفسير المعنى الحقيقي؛ فإن الآراء مختلفة بذلك الخصوص؛ ولنا في الآراء والتفسيرات المختلفة لمفكري العقد الاجتماعي خير مثال على ذلك، اذ يرى (توماس هوبز) بأن السيادة متمثلة بالسلطة المطلقة التي تتأصل في شخص الملك نفسه؛ ولا حقَ للأفراد بانتزاعها منه على اعتبار ان جميع الأفراد تتازلوا عن ارادتهم بشكل جماعي وفوضوا (الملك) بأن يتصرف وفقها ويلبي احتياجاتهم وفقاً لتلك الارادات التي أصبحت متجسدة في شخصه، أما (جون لوك) فيرى ان تلك السيادة تتمثل بالسلطة التشريعية التي تمثل ارادة الشعب وان من حق الشعب مراقبتها باستمرار؛ فإذا ما فَسُدَتْ هذه السلطة؛ أصبح من حق الشعب ازالتها واستبدالها بأخرى تحقق ما تصبو اليه ارادة الشعب، أما (جان جاك روسو) فيرى ان العقد الاجتماعي يمنح التكوين السياسي الاجتماعي سلطة تسود وتسمو على كل افراده؛ وان هذه السلطة تكون مطلقة تمثل ارادة جميع أفراد المجتمع وتحمل اسم السيادة التي هي ليست الا تجسيد لإرادة افراده[٣].

أما عن خصائص السيادة فيمكن اجمالها في عدة نقاط وكما يأتي[٤]:-

أ- **السمو:-** بمعنى ان السيادة تسمو على جميع الارادات وجميع السلطات.

ب- **غياب امكانية تملكها:-** بمعنى ان السيادة اذا تعرضت الى من اغتصبها وتمسلك بالسلطات وادعى بأنه يمثلها؛ فتنزع عنه الشرعية في تلك الحالة فلا سيادة ولا شرعية لسلطته.

ج- **الأصالة:-** فهي متأصلة في البنية المكونة للسلطة؛ ولم تستمد وجودها من أي مصدر؛ فالإرادات تتجمع من أجل ان ترتقي لمستوى السيادة وليس العكس.

(١) المصدر السابق، ص٧.
(٢) نقلاً عن: طلال ياسين العيسى، مصدر سابق، ص٥٠.
(٣) نقلاً عن: المصدر السابق، ص٤٩.
(٤) صلاح الصاوي، مصدر سابق، ص ١٠- ٩.

د- **الانفراد والوحدانية:-** اذ لا ينبغي ان تكون على اراضي الدولة الا سيادة واحدة؛ فإن تعددت أصبحت مفسدة لأحوال الدولة.

ه- **منزهة عن الخطأ والزلل:-** ان صياغة نظرية السيادة انتهجت ان تعتبر ارادة الأمة ارادة مشروعة ومسلم بها؛ لأنها لا تبتغي الا ما تبتغيه وتفترضه مصلحة تلك الامة.

فالسيادة وفقاً لما تقدم هي الضامن الأبرز لكي تكون الأمة كياناً قائماً بحد ذاته وغير قابل لأية املاءات خارجية تملى عليها.

٢- **الدولة الأمة:-** لم يكن مفهوم الدولة (الوضعية او الأمة أو القومية) معروفاً إبان العصور الوسطى او ما قبلها؛ فكل ما كان سائداً هو عبارة عن ممالك تتعدد بداخلها الامارات والمدن وتختلف من ناحية ارتباط وتقارب كل منها مع كل مملكة، الا ان مفهوم الدولة الأمة ظهر ابتداءً من معاهدة ويستفاليا؛ التي تم عقدها عام ١٦٤٨م بعد انتهاء حرب الثلاثون عاماً اذ مثلت تلك المعاهدة أبرز الوثائق التاريخية نظراً للقضايا التي ناقشتها وأصبحت فيما بعد الأساس الذي استندت اليه دول اوروبا في تنظيم علاقاتها القانونية في حل المسائل الخلافية فيما بين تلك الدول وذلك منذ وقت انعقادها لحين اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م[١]، فأصبح هذا المفهوم يشير الى كيان الدولة الأمة التي تتميز بوجود شعب يجمعه ارتباط قومي متأصل بالإضافة الى وجود اقليم تمارس تلك الدولة داخله سيادتها على كامل ارجائه؛ من اجل ان تعمل على بسط سيادتها وسلطتها وفقاً لحدودها المعترف بها لها والمتفق عليها.

فتميزت الدولة الوضعية او الدولة الأمة بميزتين اساسيتين؛ اولهما تتمثل في ان تكون القيادة العسكرية والمؤسسات الادارية كآليات فرض الضرائب صادرة عن مركز تلك الدولة؛ الأمر الذي يشير الى تبني خيار الدولة المركزية، وثانيهما ان تكون تلك الدولة تمتاز بنمط قومي يشير الى الخاصية التكوينية لتلك الدولة، وبهذا الشكل فإن الدولة الوضعية او الدولة الأمة اتسمت بأنها اعتمدت على القومية والمركزية كأساس لقيامها[٢].

ولابد من الاشارة هنا الى ان أبرز ما امتازت به الدولة الوضعية هو وجود حدود خاصة بتلك الدولة تمارس عليها السيادة وفقاً لمدياتها، ووجود شعب يمتاز بخاصية تميزه عن غيره من الشعوب الأخرى وهو ما اصطلح عليه بتعبير (القومية)، فضلاً عن الحكم المركزي، لذلك فإننا سنشير الى تلك الدولة والتي نحن بصدد البحث في شكل ونمط السيادة

(١) صلاح احمد هويدي، *معالم تاريخ اوروبا الحديث من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية*، (الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، ٢٠٠٨)، ص١٤٢.

(٢) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، *موسوعة الفكر السياسي عبر العصور*، ط١، (بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص٣٩٥.

بداخلها؛ بـ(الدولة الأمة)، باعتبارها دولة تتوافر فيها أبرز الشروط التي من الممكن ان نطلق عليها اسم (الأمة).

واختلفت الدولة الأمة في نمط وانسيابية تكوينها؛ فهي بخلاف ما كان سائداً في الامبراطوريات (التي سبقت وجود الدولة الأمة) التي كانت تعتمد على شخص (الملك) أو (سلطة الكنيسة) في تحديد شكل الدولة فضلاً عن تحديد المناطق التي تدخل ضمن اقليم الامبراطورية أو تبتعد عنها؛ فالدولة الأمة اعتمدت على الحدود الجغرافية المتفق عليها بعد ان يتم تعريفها وتقديمها اقليمياً وبشكلٍ موضح لطبيعتها(١).

ووفقاً لبعض القراءات التي وردت بشأن الأمة والقومية في الفكر السياسي الغربي المعاصر؛ نجد ارتباطاً يدمجها في نسق التكوين البنيوي للدولة في القرن التاسع عشر؛ فوفقاً لتعريف (هاستنجز) للأمة؛ تعرف بأنها:-"جماعة تعي نفسها أكثر بكثير من وعيها بكونها عرقاً. وهي تتكون من عرق واحد أو أكثر، وتمتلك أو تسعى لامتلاك الحق في ان تكون لها هوية سياسية، وان تتمتع بالاستقلال كشعب، بجانب تحكمها في اقليم معين"(٢).

ويعود (هاستنجز) ليشير الى ان القومية باتت تمثل محور التفكير السياسي الغربي (بعد معاهد ويستفاليا) لأنها ترمز الى النشأة التاريخية للأمم؛ وهي عبارة عن حركة تستهدف ان تؤطر لأمة ما شكل الدولة(٣).

ووفقاً لما تقدم يمكننا ان نعرف الدولة الأمة بأنها:- تكوين يمثل ارتباطاً لجماعة ما بأرض ذات حدود معترف بها؛ تجمعهم رابطة اللغة والعرق والموروث الاجتماعي، وتمتاز تلك الجماعة بأنها تمتلك ما يميزها عن غيرها من الجماعات الاخرى؛ كميزة الممارسات الاجتماعية وشكل الارتباط بين اعضائها فضلاً عن الوقائع الاجتماعية التي تحكمها وتميز نشاطاتها، وتسعى تلك الجماعة من خلال تكوينها لتلك الدولة الى ان تنشئ السلطة السياسية القادرة على ضمان سيادتها وتحقيق الرفاهية والتقدم لمجتمع تلك الدولة.

وبهذا الشكل يمكننا ان نشير الى ان أبرز مرتكزات الدولة الأمة تتمثل بما يأتي:-

أ- **السيادة:-** ان سيادة الدولة الأمة ترتبط بالأساس المكون لها والمتمثل بالأمة، وبالتالي فإن فكر تلك الأمة سيكون متأصلاً بالسلطة التي تمارس السيادة؛ لذلك فإن السيادة ستكون مرتبطة

(١) ينظر :ستيفن دي تانسي، *علم السياسة-الأسس*، ترجمة:(رشا جمال)، ط١، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢)، ص٧٤.
(٢) سام برايك، *القومية في عالم العولمة*، ترجمة:(بدوي عبد الفتاح)، ط١، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥)، ص١٩.
(٣) المصدر السابق، ص١٢.

ارتباطاً وثيقاً بفكرة الأمة ومعبرةً عن الطموح القومي لها مع العمل المستمر نحو ضمان ان تغطي تلك السيادة كامل حدود تلك الأمة.

ب- **التوجه المركزي:-** ان ابرز ما يميز الدولة الأمة هو التوجه المركزي الذي ينبغي بموجبه ان تكون كل التوصيات الادارية والاجراءات التي تخص عمل الدولة صادرة عن مركز تلك الدولة.

ج- **القومية:-** ان الأمة اعتمدت في مسألة تكوينها للدولة على القومية؛ باعتبارها العامل الأساسي الذي تتحدد وفقه الميولات والتوجهات الخاصة بتلك الدولة.

٣- **السيادة في ظل الدولة الأمة:-** امتازت الدولة الأمة خلال التاريخ الحديث لأوروبا (سيما بعد معاهدة ويستفاليا) بالتوجه الذي يضمن ان تتحكم الدولة بكامل صلاحياتها وان تكون لها الارادة والسيادة في تعاملاتها وتوجهاتها؛ بعيداً عن أية املاءات اخرى، ويعود التأصيل لفكرة السيادة في تلك الفترة الى عدة طروحات ولعل من أبرزها طروحات المفكر الايطالي (نيقولا ميكافللي) والذي يعد من أبرز مفكري الاتجاه الواقعي في علم السياسة الذي تميز بطروحاته التي ترمي صوب تمكين القادة السياسيين وضبط النظام السياسي كما تميز بتفسيره للسياسة على انها فن الغش والخداع وذلك من خلال عدة كتب الفها كان ابرزها كتاب فن الحرب و المطارحات والأمير و توفي في فلورينسا عام ١٥٢٧م[١]، اذ أكد في مسألة بناء الدولة على ضرورة ان يعتمد ذلك البناء على وجود جيش وطني يأخذ على عاتقه حماية كافة ارجاء تلك الدولة؛ مع ضرورة استخدام كافة وسائل القوة والقمع لضمان التوجه الذي تسير نحوه تلك الدولة[٢].

لذلك يمكن القول ان الدولة الأمة مثلت سياقاً تاريخياً يحتكر المواقع السياسية لاستخدام الضغط المادي كوسيلة اكراه لتنظيم شؤون تلك الدولة، كما حرصت الدولة الأمة منذ بداياتها على تحقيق تنشئة تربوية بوصفها أساساً يسبق البدء بالتنشئة الاقتصادية، ووفقاً لما أشار اليه (جيلنز) فإن ظهور الدولة الأمة ارتبط بتشكيل أرضية ثقافية متجانسة تتعلق باستثمار الشأن الاجتماعي والمعرفي والفني وتنسيقهُ وفقاً للوقائع والظواهر التي تحكم ذلك المجتمع سياسياً؛ لانتاج تنشئة قومية توحد نسق تلك الأمة ولا تسمح بأية معرقلات تعترضها[٣].

---

(١) ينظر: ميكافللي ، *الأمير*، ترجمة:(أكرم مؤمن)، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ٢٠٠٤)، ص ١٦- ٩- ١٥- ٤.

(٢) ينظر: ميكافللي، مصدر سابق، ص٧٢، وينظر: عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سابق، ص٣٩٧.

(٣) بليغ نابلي، *الدولة قانون وسياسة*، ترجمة:(محمد عرب)، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢١)، ص٦٦.

ولعلهُ يمكن القول بأن ما تقدم يمكن ان يمثل أهم الأساليب التي تنتهجها الدولة الأمة لضمان ايجاد ارضية صلبة تستند اليها السيادة.

لأن الدولة الأمة استهدفت ان تؤسس جهازاً تربوياً كان يصبو الى ان يجمع كل المكونات المعرفية التي تمتاز بها البنى الاجتماعية لكي تؤدي دوراً أساسياً في ايجاد انموذج يرمز الى اصالة تلك الأمة؛ ويحدد بموجبه منهاجاً سياسياً يأخذ من اللغة والقيم والعادات المشتركة والفن النابع من تلك الأمة اساساً له، وبالتالي ضمان الموائمة بين التكوينين السياسي والقومي لتلك الأمة(١).

ولعل ما أشار اليه الزعيم الشيوعي (جوزيف ستالين) كان يهدف الى ايجاد تكامل اقتصادي يمكن ان يجمع ابناء الدولة الأمة ويمنع وجود فجوة بين الغني والفقير؛ لذلك رأى ان اللغة والمساحة الجغرافية والجانب الاقتصادي تمثل بمجملها عوامل تسهم في صيانة وتعريف الوحدة الاجتماعية والثقافية التي تمتاز بها الأمة(٢).

ثانياً/ تطور مفهوم السيادة في طور الدولة الأمة في سياقها الحديث:- ان مفهوم السيادة في مرحلة الدولة (الأمة) شهد تحولات عديدة وتعرض لمؤثرات أسهمت في تغيير جزء أو عدة أجزاء من محدداته الخاصة، ولابد من الاشارة هنا الى ان التحول كان قد حصل في مرحلة الدولة؛ قبل ان نصل الى مرحلة ما بعد الدولة، نتيجة لما شهده العالم من تحول في الميول الفكرية وبداية هيمنة الآيديولوجيا الغربية ممثلةً بالنتاجات الليبرالية مقابل الآيديولوجيات الشيوعية والشمولية؛ فمنذ بداية الحرب الباردة بدأ التوجه نحو ايجاد ما يمكن الاصطلاح على تسميته بـ(العالم المعولم) القائم على نشر فكر العولمة؛ و ترسخ مبدأ (العالم المعولم) بعد الحرب الباردة؛ من خلال محاولة ربط العالم بفكر العولمة وجعله مترابطاً مع بعضه وجعله مرتكزاً على آيديولوجيات معينة بشكلٍ ذا نسق متقارب وعلى عدة مستويات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...الخ).

وتعرف العولمة بأنها "مرحلة جديدة... تتكشف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وانسانية"(٣).

(١) المصدر السابق، ص٦٧.
(٢) عصام سليمان، *مدخل الى علم السياسة*، ط٢، (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص١٧٩.
(٣) عبد المنصف حسين رشوان، *العولمة وآثارها*، ط١، (القاهرة: المكتب الجامع الحديث، ٢٠٠٦)، ص٢٠.

ويمكننا ان نعرف العولمة بأنها:- محاولة نشر لفكر معين وعلى مستوى عالمي؛ ويستند ذلك الفكر الى توجه عام مرتبط بنزعة آيديولوجية تهدف الى السيطرة على الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم لجعل تلك الميادين تتحرك وفقاً لما تهدف اليه تلك النزعة الآيديولوجية، وبالتالي جعل المسار العالمي يتحرك وفقاً لمصدر ذلك الفكر.

لذلك لم يعد السياق العام لمفهوم السيادة كما كان في الفترة الاولى لقيام وتأسيس الدولة الأمة، فالشركات المتعددة الجنسيات ووسائل الاتصال المتطورة ومحاولة عولمة العالم وفقاً لآيديولوجيا سياسية ذات منحى اقتصادي (الليبرالية كآيديولوجيا سياسية والرأسمالية كذراع اقتصادي لها) ، ساهمت في تحول مفهوم السيادة المرتبط بالدولة الذي رسمته معاهدة ويستفاليا وفقاً لما رآه (باومان)، الذي أشار الى انهيار السياق العام الذي انتجته تلك المعاهدة وادمجته في نسق السيادة في حينها، وذلك بسبب ما انتجته العولمة من اطر وانظمة عابرة ومتجاوزة للوطنية[١].

وبهذا الشكل مثلت العولمة أداةً أثرت وأسهمت في صناعة التحول في بنية مفهوم السيادة والذي كان سائداً في مرحلة الدولة الأمة.

لابد من الاشارة الى أبرز النقاط التي أثرت من خلال العولمة على مفهوم السيادة والتي يمكن اجمالها بما يأتي:-

أ- **فرض آيديولوجيا عالمية ذات توجه واحد بغض النظر عن خصوصيات المجتمع:-** مثل الفكر الليبرالي رأس الهرم الآيديولوجي للعولمة،؛ فمن أجل ان تدخل الدولة ضمن نسق العولمة عليها ان تتجه نحو اطلاق الحريات بشكلٍ كامل والسماح لمواطنيها في اعتناق الأفكار الليبرالية وان كان ذلك بدون مقدمات و مهما اختلفت تلك الأفكار مع الوقائع والظواهر الاجتماعية التي تحكم المجتمع؛ فلا ضير في ضرب السلطة الأبوية أو مناقشة انعزال الفرد وتحركه بالضد من الجماعة التي هو مفضل عليها وفقاً للفكر الليبرالي[٢].

لذلك فإن هنالك من يرى بأن الدولة أصبحت تواجه اشكالية حقيقية لأن تكوينها الخاص لم يعد ينسجم مع معطيات الواقع الذي باتَ يفرزه النظام الدولي من خلال فكر العولمة

(١) زيجمونت باومان و كارلو بوردوني، *حالة الأزمة*، ترجمة:(حجاج ابو جبر)، ط١، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٨)، ص٣٧.
(٢) الحبيب الجنحاني، "ظاهرة العولمة-الواقع والآفاق"، *مجلة عالم الفكر، الكويت*، العدد (٢)، (١٩٩٩): ص١٧.

الذي انتج عوامل تاريخية وثقافية باتت توجه الشعب نحو توجه سياسي واقتصادي يتناقض مع مرتكزات المنتظم السياسي بشكلٍ يوسع الفجوة بين الشعب ومؤسسات الدولة[١].

ولعلَ ذلك ما دفع (ارجون ابادوري) للإشارة الى ان التهديد بات يلوح في فضاء الدولة، لأن ما انتجته العولمة باتَ يعرض القيم والتقاليد والأعراف التي تكون الهوية الوطنية الجامعة الى الخطر ؛لأن الأفكار العابرة للحدود والعمل الغير محدد بأطر تصنعها الدولة؛ سيؤديان الى ضرب القيم الجماعية للأمة وعدم قدرة فكر الدولة الأمة على كبح حركة الأقليات السياسية أو العرقية أو الاثنية؛ فتصاب الدولة الأمة بالضعف بسبب تكالب الأقليات وتصاعد الأفكار التي لا تنسجم مع أطر تكوين تلك الدولة؛ فتبدأ النزعات الانفصالية في الظهور تحت مسمى (تقرير المصير) وما شابه ذلك[٢].

وبهذا الشكل فإن العولمة ساهمت في بلورة توجهات جديدة تمثلت بظهور عدة مفاهيم كان أبرزها اعطاء الأحقية في التدخل تحت مسمى (واجب التدخل) والذي يستند الى عدة حجج منها (حماية حقوق الأقليات، محاربة الارهاب ، نزع أسلحة الدمار الشامل، تفكيك الترسانة العسكرية التي تشكل خطراً على المصالح الدولية...الخ)، وذلك يمكن ان نعتبره من أبرز التحولات التي شهدها مفهوم السيادة؛ اذ شهد العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطبية الواحدة على النظام الدولي؛ الكثير من حالات التدخل سيما في المنطقة العربية؛ في حين ان ذلك لم يسهم في حل المشاكل الشاخصة بل ساهم في ازديادها[٣].

ب- **تراجع قدرة الدولة في تحكمها بالاقتصاد**:- ترى العولمة ان العالم يمثل وحدة اقتصادية متكاملة وعليه ينبغي ان يكون الضامن الرئيسي لديمومتها متمثلاً بقوى السوق التي مهدت العولمة من خلالها الى ترسيخ فكرة الاقتصاد العالمي العابر للاقتصاد الوطني، ويستند ذلك التوجه الى مؤسسات ذات ثقل وتأثير عالميين كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية التي استطاعت ان تفرض توجهات العولمة على اغلب دول العالم من خلال اساليب وشروط التعامل المالي والاقتصادي؛ فشكلت سياقاً متكاملاً لنظام اقتصادي عالمي؛ وبالتالي فإن المؤسسات الخاصة بالدولة أصبحت غير قادرة على فرض ارادتها على كل البنى والممارسات والنشاطات الاقتصادية كما كان قبيل الدخول في مرحلة العولمة؛ الأمر الذي باتَ يهدد بعض الدول بزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء فضلاً عن ان مؤسسات تلك

(١) زيجمونت باومان و كارلو بوردوني، مصدر سابق، ص٣٧.
(٢) المصدر السابق، ص٣٦.
(٣) فهمي رمضاني، "الدولة زمن العولمة- سيادة العولمة ونهاية السيادة؟"، *مجلة حروف حرة*، جمعية *تونس الفتاة، تونس*، العدد (٢٠)،اكتوبر، (٢٠٢٢): ص٩.

الدولة أصبحت حارسة ومراقبة تعمل عل ضمان نجاح سير النشاطات الاقتصادية التي باتت تفرضها قوى السوق[١].

وبالتالي فإن العولمة اسهمت في تجسيد فكرة ان يقسم العالم الى دول تابعة واخرى متبوعة، واستطاعت ان تسخر الاقتصاد الوطني للدول في الوقت ذاته في خدمة الاقتصاد العالمي.

ج- خلق اشكالية الهوية:- ساهمت العولمة في ظهور الهويات الفرعية كمنازع يفرض وجوده على الهوية الوطنية؛ الأمر الذي باتَ يطرح فكرة حقوق المكون بدلاً من حق المواطنة؛ الأمر الذي أدى الى نمو النزعات الانفصالية وافراز واقع جديد يعطي للوحدات الفرعية الحق في التسلح الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام احتماليات حدوث النزاعات المسلحة أو ان تسيطر جماعة ما وتشكل قوى موازية للدولة أو قوى تهدد الدولة وتضف قرارها السيادي؛ فضلاً عن ظهور اشكاليات تعبر عن عدم التجانس بين مكونات الشعب الواحد؛ الأمر الذي ينجم عنه غياب قدرة الدولة على حفظ الهوية الجامعة وبناء العقيدة المعبرة عن الخصوصية التي تجمع أبناء تلك الدولة في بوتقة واحدة تنزع نحو الدفاع عن سيادتها وحفظ سمائها ومياهها واراضيها.

لذلك فإن الهوية الفرعية ومن خلال الفواعل المحليين؛ أصبحت غير قادرة على ان تؤثر تأثيراً ذا مدى دولي؛ لأن امكانية وصول الفواعل المحليين لم يعد للدولة تحكماً فيها كما كان في السابق؛ اذ باتَ اليوم بإمكانهم نقل قضاياهم الى المسرح الدولي وبشكل مباشر من خلال ما اوجدته العولمة من تطور تقني وسرعة في نقل الأخبار من جهة، ومن تقبل واستجابة دولية في مقبولية تلك القضايا وامكانية مناقشتها من جهة اخرى[٢].

II. المطلب الثاني

السيادة في مرحلة ما بعد الدولة

ان مرحلة ما بعد الدولة تمثل مرحلة ترسخت واصبحت شاخصة على أرض التجربة الواقعية بعد ان تجذر فكرها؛ كما هيمن الفكر الليبرالي في سياق سياسي يدعو الى حرية الفرد وضرورة ان يتمتع الجميع بحقوقهم من جهة؛ وكسياق اقتصادي يعمل على تحرير رؤوس الأموال واطلاق قوى السوق ورفع الحواجز وانهاء الجغرافية التي تعيق الحركة الاقتصادية (وفقاً لما يراه الفكر الليبرالي) من جهة اخرى.

(١) الحبيب الجنحاني، مصدر سابق، ص٣٠.
(٢) ينظر: بيرتران بادي، *عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسؤولية*، ترجمة:(لطيف فرج)، ط١، (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١)، ص١٦٧.

وسنوضح في هذا المطلب مرحلة ما بعد الدولة ومن ثم نبين تجليات السيادة في مرحلة ما بعد الدولة وكما يأتي:-

أولاً:- مرحلة ما بعد الدولة:- اتسمت مرحلة ما بعد الدولة بانحسار سيطرة الدولة على النشاطات والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل تنامي المؤسسات العالمية العابرة للحدود؛ اذ لا تتوقف عند حد جغرافي معين؛ لذلك تأسست العديد من المنظمات ذات البعد السياسي والتي لا تتقيد بجغرافية معينة؛ فضلاً عن المؤسسات الاقتصادية التي تستند الى الممارسات الاقتصادية ذات المدى العالمي من خلال الشركات متعددة الجنسيات، بالاضافة الى منظمات المجتمع المدني ذات الانتشار الاقليمي والعالمي والتي باتت تمثل رابطاً اساسياً ترتبط بداخله عدة مجاميع وفئات من مختلف شعوب العالم، ولابد من الاشارة هنا الى ان عوامل التقنية والسرعة الرقمية المتمثلة بشبكات الاتصال العالمية والتطور الرقمي و وسائل التواصل الاجتماعي؛ كان لها الدور الأبرز في بلورة ذلك التوجه العالمي؛ اذ ساهمت في تقليل تأثير الحدود الجغرافية الى حدٍ بعيد وسهلت مسألة التواصل والتعامل بمعزل عن سياقات الدولة وبعيدة احياناً عن الارتباط المباشر بقوانين تلك الدولة وعلى عدة مستويات (سياسية واقتصادية واجتماعية).

ويمكننا ان نعرف مرحلة ما بعد الدولة بأنها:- مرحلة تتسم بالخروج عن الاطار العام الذي تتمفصل من خلاله الدولة في كل الجوانب؛ والدخول في اطار عالمي جديد باتَ يؤثر في الجميع ويعمل على ايجاد وشائج تجمع مختلف اجزاء العالم على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال فكر العولمة وادوات التطور التقني والرقمي التي باتت متاحة للجميع.

ولابد من الاشارة هنا الى ان مرحلة ما بعد الدولة استندت الى تطابق نسقها العام مع معطيات الواقع العالمي؛ اذ نلاحظ ان الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية؛ فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، كانت قد تأسست واصبحت ممسكة بأدوات باتت تُفقِد الدولة قدرتها على فرض ارادتها كما في السابق؛ وذلك على الرغم من ان القانون الدولي كان قد اشترط في تأسيس المظمات والمؤسسات الدولية؛ ان تكون بعيدة عن أية صورة من صور التعارض مع القانون الداخلي للدولة وان تعلو ارادة الدولة في الوقت ذاته على تلك المنظمات والمؤسسات[١].

الا ان السياق التطبيقي المتمثل بعمل تلك المؤسسات كان يتمثل بزخم يعاكس ما تصبو اليه الدولة من تحكم في ادوات الضبط التي تخص مديات عمل وتأثير تلك المؤسسات

(١) قاسم محمد عبد و اياد هلال حسين، "الحكم العالمي وتحول السلطة في السياسة العالمية"، *مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد*، العدد(٤٧)، (٢٠١٦): ص٢٣.

والمنظمات، فقط استطاعت المؤسسات والمنظمات ذات البعد العالمي من ان تستفيد من كل ما اوجده فكر العولمة من الغاء للحواجز وسرعة نقل المعلومة وامكانية للتحكم في الرأي العام العالمي؛ وتقلص من مديات تأثير وتحكم الدولة وفقاً لما كان معمولاً به في مرحلة الدولة الأمة.

الأمر الذي بات يؤدي الى نشر أية اشكالية محلية وجعلها قضية تتابع بشكلٍ دولي؛ ويتم مناقشتها على مستوى عالمي من خلال المؤسسات العالمية التي جعلت من القضايا الخاصة بأية وحدة محلية لا ترتبط بالحلول التي تقترحها الدولة وتسعى لتنفيذها؛ بل أصبحت حلول تلك القضية هي حلول ذات بعد عالمي، لذلك اصبحت الدولة تأخذ بعين الاعتبار القضايا التي تطرحها الوحدات المحلية لأنها مجبرة على الاستماع لها وفي الوقت ذاته اصبحت ملزمة بأن تحاور المؤسسات والمنظمات العالمية؛ لأن فاعلية الجهات الغير مرتبطة بالدولة أصبحت تؤثر تأثيراً كبيراً بسبب امتلاكها لأدوات (داخلية وخارجية) تمكنها من التحكم بالقضايا المطروحة؛ وذلك بعد ان اصبحت الحدود لا تشكل حاجزاً يعترض ديمومة حراك تلك الفواعل المتمثلة بالوحدات المحلية أو المؤسسات الدولية؛ فهي تستفيد من سرعة التواصل وسهولة تدويل القضايا وانهاء تأثير الجغرافية؛ كعوامل اوجدها العالم المعولم لتحقيق أهدافهم(١).

كما لابد من الاشارة هنا ايضاً الى انه وبسبب التطور التاريخي في سياق الممارسة الديمقراطية فضلاً عن بروز قضايا التعددية والعيش المشترك وادارة التنوع في ظل فكر العولمة؛ فإن النسق العام للدولة في هذه المرحلة قد اختلف عما كان سائداً في مرحلة الدولة الأمة، فلم تعد الدولة تشير الى كيان ذو نمط قومي أو اثني أو عرقي قائماً بحد ذاته؛ لأن الدولة بدأت تأخذ نمطاً يرمز الى تكمالها وفقاً لما تحتويه من تنوع وقدرة على الاستفادة من الاختلاف في الميولات الداخلية لتسويقها بشكلٍ ينم عن التكامل ويشير الى انتقال الدولة من النمط المعقد الى النمط البسيط القادر على استيعاب تلك الاختلافات.

ومن الناحية الاقتصادية اصبح السوق الحر يفرض على الدولة فواعل محليين واقليميين ودوليين؛ سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الاقتصاد الحر المتمثل بالسياق الاقتصادي المعولم الذي ساهم من خلال انخفاض سعر التكلفة للاتصالات والتجارة الالكترونية على انعاش القطاع الخاص وزيادة المبادرات الخاصة التي اوجدت تلك الفواعل و التي باتت تمثل امراً واقعاً يفرض وجوده بشكلٍ ينافس الدولة ويمثل مرتكزاً اساسياً لمرحلة ما بعد الدولة(٢).

(١) ينظر: اياد هلال الكناني، *الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة*، (عمان: دار الخليج، ٢٠٢٠)، ص٢٥٢.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ص٢٥٧.

اما التيارات الاجتماعية ذات السياق المنظم وفقاً لنسق منظمات المجتمع المدني؛ فأصبحت تمثل اداةً تعمل على سد حاجة الفرد مما ينبغي ان تقدمه الدولة؛ وعلى مستوى التطوير والتأهيل من جهة؛ وعلى مستوى زج الفرد في سوق العمل من جهة اخرى، لذلك مثلت تلك التيارات الاجتماعية التي افرزتها منظمات المجتمع المدني ابرز الفواعل غير الرسمية التي اتسمت مرحلة ما بعد الدولة بنشوئها وتطورها؛ لما لها من تأثير على مستوى عالمي اصبح يؤثر في السياسة الدولية بشكلٍ لايدع للدولة مجالاً في ان تنفي وجودها(١).

ويمكننا ان نعرف تلك التيارات الاجتماعية بأنها مجموعة من الأفراد يؤمنون بأفكار معينة؛ وغالباً ما تكون تلك الأفكار تحمل في طياتها نقداً لواقع يعاصرونه كأفكار (النسوية، الوجودية، الحرية الاقتصادية، حرية الرأي، أزمة الهوية...الخ) ويعملون على نشر تلك الأفكار وتدويلها لإيجاد قوة ضاغطة تساندهم في تطبيق مايصبون اليه؛ وان تعارضت توجيهاتهم مع التشريعات أو اللوائح المعمول بها داخلياً.

ثانياً/ تجليات السيادة في مرحلة ما بعد الدولة:- ان مفهوم السيادة قد اختلف كثيراً في مرحلة ما بعد الدولة عن المراحل السابقة التي كان فيها لمفهوم السيادة شكلاً آخراً؛ اذ بدأ تأثيره ينحسر تدريجياً؛ وبدأت محدداته تصطدم بتوجهات تستهدف تحقيق مبتغى ذا منحى عالمي يمتلك الزخم الكافي الذي يمهد كل السبل لانجاح نتاجاته المنشودة.

فأصبح للتأثير في اسس الحكم وصنع القرارات أبعاداً اخرى كانت في السابق تتعارض مع مفهوم السيادة في الدولة الأمة؛ ففي مرحلة ما بعد الدولة لم تعد القرارات تخضع لسياق مجرد يعمل على ضمان ان تكون القرارات مرتبطة بالآيديولوجيا الخاصة بالدولة فقط؛ بل ان الوضع باتَ يرمي صوب ان يركز الجميع على دور الفواعل الجدد كالوحدات الفرعية المحلية و المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية؛ لأن الواقع بات يفرض العمل على إدماجهم في النسق الخاص بصياغة الاستراتيجية الشاملة للدولة واعداد التشريعات والمشاركة بشكلٍ فاعل في رسم السياسات العامة للدولة(٢).

ولابد من الاشارة هنا الى ان السيادة في مرحلة الدولة الأمة كانت تفترض ان يكون توجه الدولة نابعاً من سلطاتها المرتبطة بها فقط والتي هي بدورها تمثل جوهر الايديولوجيا التي تأسست عليها الدولة ومن ثم قامت عليها الاستراتيجية القومية، وبالتالي فإن السيادة كانت تحتم ان يسير كل جانب من جوانب الحكم وفقاً لإرادة الدولة؛ الا ان سياق الحكم في مرحلة ما بعد الدولة أصبح مجبراً وفق معطيات الواقع على ان يستبدل تلك المرحلة بمرحلة جديدة عرفت بمرحلة ما بعد السيادة؛ وذلك لأن سياق التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٢٦٦.
(٢) ينظر: قاسم محمد عبد و اياد هلال حسين، مصدر سابق، ص٢٣.

داخل الدولة لم يعد محكوماً من خلال المأسسة الخاصة بالدولة وانما أصبح للجهات الفاعلة المحلية والأقليمية والدولية بمختلف مفاصلها؛ تأثيراً في ذلك السياق من التفاعل(١).

وبهذا الشكل فإن السيادة في مرحلة ما بعد الدولة أصبحت تتأثر بعدة فواعل وهي كما يأتي:-

١- **فواعل ما فوق الدولة:-** بعد تطور النتاجات البنيوية التي بدأت تغير من شكل الدولة الأمة تدريجياً ومن ثم تمكنت من الغاء الدولة الأمة بمظهرها الويستفالي؛ تمكنت تلك النتاجات من ان تتمظهر بشكل فواعل عالمية فوق الدولة، لها التأثير الذي تمارسه والذي يتفوق مداه على عدة مديات اصبح ليس بمقدور الدولة ان تغطيه بمفردها.

وخير مثال على ذلك هو منظمة الأمم المتحدة اذ استطاعت ان تخطط لمسارها العام بشكلٍ يتخطى حدود الدولة؛ معتمدةً على التنوع الذي تحتويه من وجود للأجهزة والهيئات ذات الاختصاصات المتنوعة والتي غالبا ما يرتبط نطاق عملها بالقضايا التي تتعلق بمستقبل دول معينة او مواجهة الأحداث القائمة فيها؛ الأمر الذي باتَ يوجب على الدول ان تعترف بفاعلية مثل تلك المنظمات سيما انها تتدخل لدواعي تخص الجانب الانساني(٢).

٢- **فواعل ما تحت الدولة:-** اذ شهدت مرحلة ما بعد الدولة صعود الوحدات المحلية سيما في البلدان ذات التنوع الثقافي، اذ استطاعت ان توصل قضاياها؛ وتمكنت تحت مسميات العيش المشترك ان تقترب من وحدات محلية في دول اخرى وتتحد معها لتحقيق المطالب التي تخصها؛ ونجحت في ان تحقق ما كانت تصبو اليه، وخير مثال على ذلك هي الأقاليم المنتشرة في كندا و الصين والولايات المتحدة الامريكية؛ اذ اصبحت اليوم ممثلةً من قبل بعثات دبلوماسية خاصة بها(٣).

لذلك فإن الوحدات المحلية أصبحت اليوم قادرة على ان تؤثر في قرار الدولة بوصفها فواعل يمكن لها ان تتحد مع فواعل اخرى تقترب منها؛ يأتي ذلك في وقت أصبح للتطور التقني الهائل تأثير لا تحده حدود؛ مما يسهم في ان يكسب تلك الفواعل دعماً كبيراً لها؛ الأمر الذي يجعلها قادرة على ان تجبر الدولة على ان تكسبها استثناءات خاصة؛ وان تطلب ذلك تغييراً في بعض اللوائح والتشريعات القائمة.

---

(١) غيورغ سورنسن، *تحول الدولة، في: كولن هاي وآخرون، الدولة نظريات وقضايا*، ترجمة:(أمين الأيوبي)، ط١، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩)، ص٣٦٣-٣٦٤.
(٢) ينظر: اياد هلال الكناني، مصدر سابق، ص٢٥٠.
(٣) جون بيليس و ستيفن سميث، *عولمة السياسة العالمية*، ط١، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، (الامارات العربية المتحدة: ٢٠٠٤)، ص٤٨.

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان مفهوم السيادة قد شهد عدة تحولات ابتداءً من انبثاق معاهدة ويستفاليا وتأسيس الدولة الأمة؛ ومروراً بتجلي أفكار العولمة ومن ثم تجذرها بشكلٍ تام وصولاً الى انبثاق مرحلة ما بعد الدولة ، فبعد ان كان التأسيس المرتبط بآيديولوجيا الدولة هو الذي يحدد الملامح العامة وفقاً لما تقتضيه سيادة الدولة وبالتالي تعمل السلطة على ضمان سيادة الدولة ضمن حدود الدولة دون أية املاءات محلية أو اقليمية أو عالمية في مرحلة الدولة الأمة؛ أصبحت الظروف المحيطة بالدولة توجب عليها ان تعيد النظر في تعاملها مع الفواعل المحلية و الاقليمية و العالمية في مرحلة ما بعد الدولة؛ بعد ان اسهمت العوامل الناتجة عن فكر العولمة بتراجع أشكال التحكم التام للدولة من ناحية تأثيرها على جميع القطاعات التي كانت تديرها وتشرف عليها بالكامل وتتحكم بمسارها بشكلٍ تفصيلي.

الاستنتاجات

ان أبرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة يمكن اجمالها وفقاً لما يأتي:-

١- ان مفهوم السيادة كان قد اتسم في مرحلة الدولة الأمة باحتوائه على سلطة أكبر ومساحة للسيطرة بشكلٍ أكبر وفقاً لمحددات التكوين الذي ارتبط بتأسيس الدولة الأمة بعد معاهدة ويستفاليا.

٢- ان السيادة في مرحلة الدولة الأمة كانت توجب على الدولة ان لا تذعن لأي تنوع؛ وان لا تعطي مساحة للوحدات الفرعية والجماعات المحلية او أية اقليات توجد في تلك الدولة، بل هي تسعى دائماً لادماج الجميع في نسق الوحدة التكوينية وفقاً للآيديولوجيا التي قامت عليها الدولة؛ وبالتالي لا توجد أية فواعل محلية بداخلها.

٣-ان الحكم في مرحلة ما بعد الدولة قد شهد ولادة محددات تختلف عما كان سائداً في مرحلة الدولة الأمة، اذ ان التوجه العام للدولة اصبحت صياغته قابلة لأن تأثر فيها عدة فواعل خارج سلطة تلك الدولة وهي فواعل محلية واقليمية وعالمية.

٤-ان مرحلة ما بعد الدولة علامة تشير لتضائل مفهوم السيادة (من حيث السيطرة ومساحة التأثير) بعد ان تراجعت مكامن سيطرة الدولة مقارنةً بما كانت عليه ابان مرحلة الدولة الأمة.

٥- ان غياب التحكم التام للدولة بالاقتصاد أدى الى زيادة الفجوة بين الغني والفقير من خلال تراجع قدرة الدولة على التحكم في المسار العام للمشاريع الاقتصادية التي ترتبط بالشركات المتعددة الجنسيات؛ كشركات الادوية ومنافذ الصرف النقدي؛ وغيرها من النشاطات المرتبطة بالسياق العولمي.

٦- ان تراجع مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الدولة سيما بعد هيمنة التيارات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وبث أفكار التنوع والعيش المشترك؛ ادى الى تراجع واضح في برامج التنشئة السياسية والاجتماعية التي كانت تنفذها الدولة (في مرحلة الدولة الأمة) والتي غالباً ماتكون منبعثة من الآيديولوجيا التي تقوم عليها الدولة وتستند الى الموقف السياسي النابع من الوعي الاجتماعي للبنى الاجتماعية لمجتمع تلك الدولة.

قائمة المصادر

أولاً/ المعاجم والموسوعات:-

١- جميل صليبا، *المعجم الفلسفي*،ج١، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢.

٢- عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، *موسوعة الفكر السياسي عبر العصور*، ط١، بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

ثانياً/ الكتب العربية:-

١- أياد هلال الكناني، *الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة*، عمان: دار الخليج، ٢٠٢٠.

٢- عبد المنصف حسين رشوان، *العولمة وآثارها*، ط١، القاهرة: المكتب الجامع الحديث، ٢٠٠٦.

٣- عصام سليمان، **مدخل الى علم السياسة**، ط٢، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

٤- صلاح احمد هويدي، *معالم تاريخ اوروبا الحديث من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية*، الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، ٢٠٠٨.

٥- صلاح الصاوي، *نظرية وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية*، الرياض: دار طيبة للنشر، ١٩٩١.

ثالثاً/ الكتب المترجمة:-

١- بيرتران بادي، *عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسؤولية*، ترجمة:(لطيف فرج)، ط١، القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١.

٢- بليغ نابلي، *الدولة قانون وسياسة*، ترجمة:(محمد عرب)، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢١.

٣- زيجمونت باومان و كارلو بوردوني، *حالة الأزمة*، ترجمة:(حجاج ابو جبر)، ط١، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٨.

٤- سام برايك، *القومية في عالم العولمة*، ترجمة:(بدوي عبد الفتاح)، ط١، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥.

٥- ستيفن دي تانسي، *علم السياسة-الأسس*، ترجمة:(رشا جمال)، ط١، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢.

٦- ميكافللي ، *الأمير*، ترجمة:(أكرم مؤمن)، القاهرة: مكتبة ابن سينا، ٢٠٠٤.

رابعاً:- المجلات والدوريات:-

١- الحبيب الجنحاني، "ظاهرة العولمة-الواقع والآفاق"، *مجلة عالم الفكر، الكويت*، العدد (٢)،(١٩٩٩) .

٢- فهمي رمضاني، "الدولة زمن العولمة- سيادة العولمة ونهاية السيادة؟"، *مجلة حروف حرة*، جمعية *تونس الفتاة، تونس*، العدد (٢٠)،اكتوبر، (٢٠٢٢) .

٣- قاسم محمد عبد و اياد هلال حسين، "الحكم العالمي وتحول السلطة في السياسة العالمية"، *مجلة قضايا سياسية*، *جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد*، العدد(٤٧)، (٢٠١٦).

٤- طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر-دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *دمشق*، المجلد (٢٦)، العدد الأول، (٢٠١٠).

خامساً: المصادر باللغة الانكليزية

List of Sources

First: Dictionaries and Encyclopedias:

1- Jamil Saliba, The Philosophical Dictionary, Vol. 1, Dar Al-Kitab Al-Lubnani, Beirut, 1982.

2- Abdul-Ridha Hussein Al-Ta'an and others, Encyclopedia of Political Thought Across the Ages, 1st ed., Ibn Al-Nadim Publishing and Distribution, Beirut, 2015.

Second: Arabic Books:

1- Ayad Hilal Al-Kanani, Global Governance in the Study of International Relations after the Cold War, Dar Al-Khaleej, Amman, 2020.

2- Abdul-Munsef Hussein Rashwan, Globalization and Its Effects, 1st ed., Al-Maktab Al-Jami' Al-Hadith, Cairo, 2006.

3- Essam Suleiman, Introduction to Political Science, 2nd ed., Dar Al-Nidal for Printing and Publishing, Beirut, 1989.

4- Salah Ahmed Huwaidi, Landmarks in the History of Modern Europe from the Renaissance to the French Revolution, Bustan Al-Ma'rifa Library, Alexandria, 2008.

5- Salah Al-Sawy, Theory and Its Impact on the Legitimacy of Positive Regimes, Dar Taiba Publishing, Riyadh, 1991.

Third: Translated Books:

1- Bertrand Badie, A World Without Sovereignty: The State Between Evasion and Responsibility, translated by Latif Faraj, 1st ed., Al-Shorouk Library, Cairo, 2001.

2- Baligh Nabli, The State: Law and Politics, translated by Muhammad Arab, Syrian General Book Authority, Damascus, 2021.

3- Zygmunt Bauman and Carlo Bordoni, The State of Crisis, translated by Hajjaj Abu Jabr, 1st ed., Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2018.

4- Sam Bricke, Nationalism in a Globalized World, translated by Badawi Abdel Fattah, 1st ed., National Center for Translation, Cairo, 2015.

5- Stephen D. Tansey, Political Science - Foundations, translated by Rasha Jamal, 1st ed., Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2012.

6- Machiavelli, The Prince, translated by Akram Momen, Ibn Sina Library, Cairo, 2004.

Fourth: Magazines and Periodicals:

1- Habib Al-Janhani, The Phenomenon of Globalization - Reality and Prospects, Alam Al-Fikr Magazine, Issue 2, Kuwait, 1999.

2- Fahmi Ramdani, The State in the Age of Globalization - The Sovereignty of Globalization and the End of Sovereignty?, Huruf Hura Magazine, Issue 20, Young Tunisia Association, Tunis, October 2022.

3- Qasim Muhammad Abd and Ayad Hilal Hussein, Global Governance and the Transformation of Power in Global Politics, Political Issues Magazine, Issue 47, Al-Nahrain University, College of Political Science, Baghdad, 2016.

4- Talal Yassin Al-Issa, Sovereignty between its Traditional and Contemporary Concepts - A Study of the Extent of Internationalization of Sovereignty in the Present Age, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 26, Issue 1, Damascus, 2010.